اختـــلاف التنـــوع وصـــوره عنـــد السَّلـــف

(دراسة تأصيلية تطبيقية على سورة الفاتحة)

د. صديق أحمد مالك(★)

مُقَـدَّمَـة:

الحمد لله الذي أنزل كتبه وأرسل رسله لهداية الخلق وإظهار الحـق وإقامـة القسط، والصلاة والسلام علي نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. **وبعد،،،**

فقد حظي القرآن الكريم بما لم يحظ به غيره من الكتب قديماً وحـديثاً؛ بـل ومستقبلاً، حفظاً للفظه ومدارسة لنصه، ولا عجب في ذلك فهو كلام الله الحـق وحديثه الصـدق الـذي تكفـل الله بحفظـه ﴿**إِنَّـا نَحْـنُ نَزَّلْنَـا الـذِّكْرَ وَإِنَّـا لَـهُ لَحَافِظُونَ**﴾ [الحجر: ٩] تلقاه الرسول ﷺ وحياً من ربه سـبحانه وتعـالى فبلغـه وبينه ﴿**وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ**﴾ [العنكبوت: ١٨].

وقد هيأ الله تعالى لكتابه المجيد طائفة مـن علمـاء الأمـة لمدارسـته وتـدبره وتفسيره وقـد كثـرت أقـوال المفسـرين، وتنـوع تفسـيرهم وتعـددت أقـوالهم، وتنوعت الثقافات وظهرت الفرق والمـذاهب حتـى أصـبح ذلـك لافتـاً للنظـر، مستوقفاً للفكر، ومن هنا أصبح الإختلاف مجالاً صـالحاً للدراسـة لبيـان أنواعـه وسوف أتناول الحديث حـول إخـتلاف التنـوع وأتطـرق لأمثلتـه وصـوره عنـد السلف رضوان الله عليهم وأسأل الله تعالى أن ينفع به كما أسأله تعـالى إصـابة الحق وقول الصدق وإخلاص العمل إنه ولـيّ ذلـك والقـادر عليـه وصـلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

(★) أ. مشارك، جامعة أم درمان الإسلامية.

المبحث الأول
تعريف الاختلاف في التفسير وأنواعه

فهم الصحابة رضوان الله عليهم القرآن الكريم بمقتضى السليقة واللسان العربي, وإذا أشكل عليهم معنى سألوا الرسول ﷺ فيبيّنه ويوضحه لهم, وكانوا رضي الله عنهم يجتهدون في استنباط معاني ودلالات بعض الآيات القرآنية ويتفاوتون في ذلك نتيجة تفاوتهم في معرفة أسباب النزول وما أحاط بالآيات من أحداث وملابسات، فضلاً عن تفاوت القدرات العقلية شأنهم في ذلك شأن البشر ولذا فقد كان يقع بينهم اختلاف في التفسير إلا إن هذا الاختلاف كان قليلاً جداً[1].

ويمكن لنا أن نجمل أسباب قلة الاختلاف عند السلف لما يأتي:

[١] وجود الرسول ﷺ بينهم ورجوعهم إليه إذا وجد بينهم خلاف.

[٢] سعة علم الصحابة الشرعي ومعرفتهم للغة وأساليبها ومعانيها مما يسر لهم معرفة كثير من الآيات بمقتضى اللسان العربي.

[٣] تأثير العصر عليهم فإن للعصر تأثيره على أبنائه ومن المعلوم أن عصر الصحابة هو خير العصور هذا ما أشار إليه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله:" كان النزاع بين الصحابة في تفسير القرآن قليلاً جداً وهو وإن كان في التابعين أكثر منه في الصحابة فهو قليل بالنسبة إلى ما بعدهم وكلما كان

(١) بحوث في أصول التفسير, فهد الرومي, ص ٤١.

العصر أشرف كان الاجتماع والائتلاف والعلم والبيان فيه أكثر"[1]. ولهذا نرى الاختلاف يزداد والرقعة تتسع كلما امتد الزمان.

ويمكن لنا أن نعرف الاختلاف في التفسير بأنه عدم الاتفاق في بيان معنى الآية واختلاف الأقوال وتباينها في بعض الأحوال وإن كانت هذه الأقوال عند السلف تؤول إلى معنى واحد في الغالب وقد ذكر العلماء نوعين من أنواع الاختلاف في التفسير:

الأول: اختلاف التنوع.

الثاني: اختلاف التضاد.

تعريف إختلاف التنوع:

هو أن تحمل الآية على جميع ما قيل فيها إذا كانت معانٍ صحيحة غير متعارضة[2]. ومنه ما يكون كل من القولين في معنى القول الآخر ولكن العبارتين مختلفتان, وسوف نتعرض لصوره وأمثلته وبالتفصيل في مبحث آخر من مباحث هذا البحث إن شاء الله.

تعريف اختلاف التضاد:

هما القولان المتنافيان بحيث لا يمكن القول بهما معاً فإذا قيل بأحدهما لزم منه عدم القول بالآخر[3], ومن الأمثلة التي تدل على هذا النوع قوله تعالى: ﴿**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ**﴾ [البقرة: ٢٢٨], حيث ورد عن

(١) مقدمة في أصول التفسير, ابن تيمية, ص ٣٧.

(٢) مباحث في علوم القرآن, مناع القطان, ص٣٦٠

(٣) فصول في أصول التفسير, مساعد الطيار, ص ٥٧.

السلف في معنى القرء قولان أحدهما الطهر والثاني الحيض[1]. ولا يمكن أن نجمع بين طهر وحيض والسبب في هذا الاختلاف لأن كلمة القرء من المشترك اللغوي.

ولبعض أهل العلم تقسيم لإختلاف التنوع والتضاد اعتمدوا فيه على اللفظ والمعنى وهو ما يلي:

الأول: اختلاف في اللفظ دون المعنى.

الثاني: اختلاف في اللفظ والمعنى والآية تحتمل المعنيين لعدم التضاد بينهما فتحمل الآية عليهما وتفسر بهما.

الثالث: اختلاف في اللفظ والمعنى والآية لا تحمل المعنيين معاً للتضاد بينهما فتحمل الآية على الأرجح منهما بدلالة السياق أو غيره.

أما أسباب اختلاف السلف في التفسير فهي كثيرة وسوف أتعرض لها بالذكر فقط من دون شرح لها ومن أهم هذه الأسباب الاختلاف في القراءات القرآنية، والاختلاف في وجوه الإعراب، ومن الأسباب كذلك المشترك اللغوي وأيضاً العام والخاص، وبسبب الحقيقة والمجاز، والنسخ والإحكام، واختلفوا أيضاً بسبب الإختلاف في الرواية عن الرسول ﷺ ويرجع الإختلاف في الرواية عن الرسول ﷺ بسبب عدم سماعها أو فهمها أو لتوقع مرجح أقوى.

وبما أن موضوع البحث ليس في هذه الأسباب لم نتعرض لها بالشرح الوافي ونسبة لأهميتها نوصي بالرجوع لها في كتب أصول التفسير وعلوم القرآن وبعض الدراسات المتخصصة التي عنيت بذلك.

(١) راجع تفسير القرآن, ابن كثير, جـ١, ص ٢٣٧.

المبحث الثاني
طريقة المفسرين في عرض الخلاف

الاختلاف سنة في البشر وكل مفسر ينظر إلى المسألة من زاوية ويحكم عليها حسب نظره واجتهاده من غير تحكم للعصبية والأهواء فقد فهم السلف رضوان الله عليهم القرآن فهماً صحيحاً، لا تعكر صفوه عجمة، ولا يسيطر عليه هوىً، ولا تشينه بدعة، لذلك كان الإختلاف بينهم يقع في الألفاظ والعبارات في أكثره وهذا النوع من الاختلاف لا يحتاج إلى ترجيح ولا إلى توفيق، وجمع بين الأقوال المختلفة، فالمفسر لا يحتاج إلى أن يرجح بين الأقوال إلاّ في حالة الأقوال المتباينة والمتعارضة ليبين الرأي الصحيح، وكذلك يحتاج إلى أن يرجح في حالة اختيار القول الأولى، إذا كانت الأقوال ليست بينها تعارض، وكما هو معلوم إن أفضل الطرق في تفسير القرآن الكريم أن يذكر جميع ما قيل فيها من أقوال ويبطل القول الشاذ ويبين سبب بطلانه، ويختار القول الصحيح وينبه على سبب صحته.

وقد سلك المفسرون طرقاً مختلفة ومناهج شتى في عرضهم للخلاف فمنهم من يذكر الأقوال الواردة في الآية فقط وفريق آخر يذكر الأقوال الواردة ويرجح ولا يذكر مستند الترجيح وفريق آخر اختار الطريقة المثلى في التفسير يذكر الخلاف ويرجح بين الأقوال ويذكر مستند الترجيح، وسوف نعطي نموذجاً لكل فريق من هذه الفرق لنبين هذه الطرق ومن هم أصحابها من المفسرين والأمثلة المصاحبة.

أولاً: طريقة عرض الخلاف دون بيان الراجح:

ومن أشهر المفسرين الماوردي وابن الجوزي رحمهما الله تعالى وابن الجوزي صاحب: "زاد المسير" يشير في كتابه إلى أن التفسير المنقول إما أن يكون مجمعاً عليه أو لا فإن كان مجمعاً عليه فلا حاجة إلى الترجيح[1] ورغم ما ذكره من حديث من وجود الحاجة للترجيح بين الأقوال إلا أن الغالب في تفسيره حكاية الخلاف بذكر الأقوال متواطئة في معناها ولا تحتاج لأن يرجح بينها.

ومن الأمثلة التي تؤكد هذه الطريقة ما أورده ابن الجوزي في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ بِأَنَّ اللّهَ نَزَّلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُواْ فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ**﴾ [البقرة: ١٧٦].

جاء عنه في تفسيرها ما يلي:" الإشارة بذلك إلى ما تقدم من الوعيد بالعذاب فتقديره ذلك العذاب بأن الله نزل الكتاب بالحق فكفروا به واختلفوا فيه وفي الكتاب قولان أحدهما أنه التوراة والثاني القرآن وفي الحق قولان أحدهما العدل والثاني أنه ضد الباطل قاله مقاتل, وفي قوله وإن الذين اختلفوا في الكتاب قولان أحدهما أنه التوراة ثم في اختلافهم فيها ثلاثة أقوال أحدهما أن اليهود والنصارى اختلفوا فيها, فادَّعى النصارى فيها صفة عيسى وأنكر اليهود ذلك والثاني أنهم خالفوا ما في التوراة من صفة محمد ﷺ والثالث أنهم خالفوا سلفهم من التمسك بها, والقول الثاني أنه القرآن فمنهم من قال شعر ومنهم من قال إنما يعلمه بشر"[2].

(١) زاد المسير, ابن الجوزي, جـ٨, ص٢١٦.

(٢) زاد المسير, ابن الجوزي, جـ١, ص١٧٧.

ومن هنا يتضح لنا أن ابن الجوزي قد سلك في تفسيره هذه الطريقة حيث إنه أورد الأقوال ولم يرجح بينها رغم أن الاختلاف الوارد في المثال السابق يعتبر من اختلاف التضاد وهذا النوع من الاختلاف دواعي الترجيح فيه أكبر من غيره.

ثانياً: حكاية الاختلاف مع بيان الراجح دون ذكر مستند الترجيح:

ومن أشهر المفسرين الذين سلكوا هذا المنهج ابن عطية رحمه الله حيث كان يرى أن لفظ القرآن يحتمل وجوهاً كثيرة من المعاني وهو يشير إلى ذلك في مقدمة تفسيره ويروي لنا حديث النبي ﷺ: **"لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة"**(١) ليؤكد به ما ذهب إليه.

وابن عطية يكثر في تفسيره من ذكر الاحتمالات التي يمكن حمل الآية عليها كما كان يكثر من ذكر أقوال المفسرين ثم يتركها دون تعقيب عليها إذا كانت هذه الأقوال محتملة عنده في معنى الآية وأحياناً يرجح بينها إذا لم تكن جميع الأقوال محتملة أو يوفق بين هذه الآراء ومن أمثلة ذلك ما أورده من تفسيره لقوله تعالى: ﴿**يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً وَمَا يَذَّكَّرُ إِلاَّ أُوْلُواْ الأَلْبَابِ**﴾ [البقرة: ٢٦٩].

يقول في تفسيرها:" واختلف الناس في الحكمة في هذا الموضع فقال السدي: الحكمة النبوة, وقال ابن عباس: هي المعرفة بالقرآن فقهه ونسخه ومحكمه ومتشابهه, وقال قتادة: الحكمة الفقه في الدين, وقال مجاهد: الحكمة

(١) تفسير ابن عطية، ج١، ص ٥.

الإصابة من القول والفعل, وقال ابن زيد وأبوه زيد بن أسلم: الحكمة العقل في الدين, وقال مالك: الحكمة المعرفة بالدين والفقه فيه والإتباع له.

وهذه الأقوال كلها ما عدا قول السدي قريب بعضها من بعض وكل ما ذكر فهو جزء من الحكمة التي هي الجنس"[1].

ومن هنا يظهر لنا أن ابن عطية قد ذكر وعرض الاختلاف الوارد بين السلف ووفق بين هذه الأقوال توفيقاً طيباً رغم أنه لم يذكر المستند الذي اعتمد عليه في الترجيح والتوفيق.

ثالثاً: طريقة عرض الخلاف بين السلف وبيان الراجح والمستند:

هذه الطريقة وكما أشرنا سابقاً هي الطريقة المثلى في عرض الخلاف بنوعيه وقد اشتهر شيخ المفسرين الطبري بها وهي مما ميّز هذا التفسير ونال بها قصب السبق بين كتب التفسير جميعاً فقد قال الإمام النووي:" أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبري"[2].

ومما يلفت النظر في تفسير ابن جرير الطبري أن مؤلفه لا يهتم فيه كما يهتم غيره من المفسرين بالأمور التي لا تغني ولا تفيد وإنما كان ينصرف جل اهتمامه بإيراد ما ورد صحيحاً عن السلف رضوان الله عليهم.

ومن الأمثلة التي تدل على اهتمامه بالأقوال وتوجيهها التوجيه الصحيح وذكر المستند الذي اعتمد عليه قوله تعالى: ﴿**وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ**﴾ [يوسف: ٢٠].

---

(١) تفسير ابن عطية, جـ١, ص٢٦٩.

(٢) التفسير والمفسرون، الذهبي، ج ١، ص ٢١٨.

حيث نرى أن الإمام الطبري في هذه الآية يعرض أقوال المفسرين في تحديد عدد الدراهم, هل هي عشرون ؟ أو اثنان وعشرون ؟ أو أربعون ؟ إلى آخر ما ذكره من الروايات ثم يُعقب على ذلك كله بقوله:" والصواب من القول أن يقال إن الله تعالى أخبر أنهم باعوه بدراهم معدودة غير موزونة ولم يحدد مبلغ ذلك بوزن ولا عدد ولا وضع عليه دلالة في كتاب ولا خبر من الرسول ﷺ وقد يحتمل أن يكون كان اثنين وعشرين, وأن يكون كان أربعون أقل من ذلك أو أكثر وإلى ذلك فإنها كانت معدودة غير موزونة وليس في العلم بمبلغ وزن ذلك فائدة تقع في دين ولا في الجهل به دخول ضرٍّ فيه والإيمان بظاهر التنزيل فرض وما عداه فموضوع عنا تكلف عمله"[1].

وفي بعض الأحيان يكون المستند الذي يلجأ إليه الإمام الطبري حديثاً صحيحاً من أحاديث النبي ﷺ وفي البعض يكون احتكامه إلى المعروف والمألوف من لغة العرب، وذلك أنه اعتبر الاستعمالات اللغوية بجانب النقول المأثورة وجعلها مرجعاً موثوقاً به عند تفسيره للعبارات المشكوك فيها وترجيح بعض الأقوال على بعض فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى ﴿**حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ**﴾ [هود: ٤٠] يروي لنا قول من قال إن التنور عبارة عن وجه الأرض وقول من قال: إنه عبارة عن تنوير الصبح وقول من قال أنه عبارة عن أعلى الأرض وأشرفها وقول من قال إنه عبارة عما يُختبز فيه ثمّ يقول بعد أن يفرغ من هذا كله:" وأولى هذه الأقوال عندنا بتأويل

(١) تفسير ابن جرير, الطبري, جـ١٢, ص ١١٣.

قوله التنور قول من قال التنور الذي يختبز فيه لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب وكلام الله لا يوجه إلا إلى الأغلب الأشهر من معانيه عند العرب"[1].

ومن البعض يكون المستند قاعدة مشهورة كقاعدة "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب" وكقاعدة "الخبر يبقى على عمومه حتى يأتي ما يخصصه"[2].

المبحث الثالث
صور اختلاف التنوع عند السلف رضوان الله عليهم

اختلاف التنوع هو أن تحمل الآية على جميع ما قيل فيها إذا كانت معان صحيحة غير متعارضة، ومنه ما يكون كل من القولين هو في معنى القول الآخر ولكن العبارتين مختلفتان، ومنه ما يكون المعنيان متغايرين، ولكن لا يتنافيان وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر.

ومع قلة الاختلاف بين الصحابة في تفسير القرآن الكريم فإن أغلبه يرجع إلى اختلاف التنوع لا إلى اختلاف التضاد، وهو أيسر أنواع الاختلاف بل كثير من السلف لا يراه اختلافاً أصلاً فقد ورد عن سفيان بين عيينة قوله: "ليس في تفسير القرآن اختلافاً إذا صح القول في ذلك أيكون شيء أظهر خلافاً في الظاهر من الخنس" قال ابن مسعود عنها: هي بقر الوحش وقال علي بن أبي

(١) تفسير ابن جرير الطبري, جـ١٢, ص٢٥.

(٢) المرجع السابق, جـ١حتى ١٢٥, ص ١٨١-١٨٥.

طالب هي النجوم، ثم قال سفيان في تعليقه على الرأيين وكلاهما واحد لأن النجوم تخنس بالنهار وتظهر بالليل والوحشية إذا رأت إنسياً خنست في الغيطان وغيرها وإذا لم تر إنسياً ظهرت فكل خنس"[1].

لذلك يمكن لنا أن نحمل صور اختلاف السلف في أربع صور تمثل لنا اختلاف التنوع عندهم وهي ما يلي:

العطورة الأولى: أن يعبر كل واحد من المفسرين عن المعنى المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى.

وفي هذه الصورة تتنوع الأسماء والصفات وذلك مثل أسماء الله الحسنى وأسماء رسوله ﷺ وأسماء القرآن فأسماء الله تعالى الحسنى كلها تدل على مسمى واحد هو الله تعالى، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مضاداً لدعائه باسم آخر من أسمائه سبحانه وتعالى كمال قال تعالى: ﴿**قُلِ ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَـنَ أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى**﴾ [الإسراء: ١١٠].

فكل اسم من أسمائه سبحانه وتعالى يدل على ذاته العليِّة وعلى ما في الاسم من صفاته. وأيضاً أسماء النبي ﷺ مثل محمد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب، وكذلك أسماء القرآن الكريم مثل: الفرقان، والبيان، والهدى، والشفاء، والكتاب، ونحو ذلك فتشترك في الدلالة على الذات وتختلف في الدلالة على الصفات يقول ابن تيمية: "فالسلف كثيراً ما يعبرون عن المسمى بعبارة تدل على عينه وإن كان فيها من الصفة ما ليس في الاسم الآخر، كمن يقول أحمد

(١) فصول في أصول التفسير، مساعد الطيار، ص ٥٦

هو الحاشر والملحي والعاقب. والقدوس هو الغفور الرحيم، أي أن المسمى واحد لا أن هذه الصفة هي هذه فهذا تنوع عائد إلى الأسماء والصفات"[١].

ويشرح هذه الصورة أيضاً الإمام الشاطبي بقوله: "أن يذكر في النقل أشياء تتفق في المعنى بحيث ترجع إلى معنى واحد فيكون التفسير فيها على قول واحد ويوهم نقلها على اختلاف اللفظ أنه خلاف محقق ويأتي هذا فيما يكون له أكثر من وصف دال عليه وهذا وارد في اللغة كالسيف فهو المهند والصارم فمن عبر عنه بالمهند نظر إلى وصفه بالهندية ومن عبر عنه بالصارم نظر إلى عدم انثنائه وقوته، فالتعبيران وإن اختلفا فإنهما يدلان على ذات واحدة"[٢].

ومن هذا الباب توسع السلف في التفسير لشيء ذكر أحد أوصافه أو أحواله في الآية، فيتوسعون بذكر الأوصاف الأخرى المذكورة في آيات أخرى، وإن لم يدل عليها اللفظ مباشرة ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاء مَوْراً**﴾ [الطور: ٩]، فالمور يدل على تردد ويكون بذهاب ومجيء سريع على جهة الاضطراب ومن الأقوال التي جاءت في تفسير السلف: ﴿**تَمُورُ السَّمَاء مَوْراً**﴾: ومورها: تحريكها، ومورها: استدارتها وتحريكها لأمر الله تعالى، ومورها: موج بعضها في بعض، ومورها: تشققها[٣].

قال ابن عطية: "وهذه كلها تفاسير بالمعنى لأن السماء العالية يعتريها هذا كله"[٤].

---

(١) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص ٢٤.

(٢) فصول في أصول التفسير، ص٥٨

(٣) الطبري، جـ٢٧، ص ٢١

(٤) تفسير ابن عطية، جـ ١٤، ص ٥٣

وإذا لاحظنا هذه الأقوال وجدنا أن فيها ما لا يدل عليه اللفظ مباشرة لكن المفسر عبَّر عن شيء سيقع وإن لم تدل عليه هذه اللفظة، كمن فسر المور بالتشقق ومن أمثلة هذه الصورة قوله تعالى: ﴿**وَكَأْساً دِهَاقاً**﴾ [النبأ: ٣٤] ، فقد قيل في الدهاق ثلاث عبارات الأولى ممتلئة والثانية متتابعة والثالثة صافية، والعبارة الأولى هي التي يدل عليها اللفظ مباشرة وما بعدها أوصاف تابعة لها لكن لا يدل عليها اللفظ مباشرة.

الصورة الثانية: التفسير بالمثال وذلك بذكر أنواع المسمى وأقسامه.

فيذكر كل مفسر من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه القارئ على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ**﴾ [فاطر: ٣٢]، فالظالم لنفسه يتناول المضيع للواجبات والمنتهك للحرمات والسابق بالخيرات من سبق بتقربه بالحسنات مع الواجبات وترك المحرمات فيأتي بعض المفسرين فيمثل لكل صنف ممن سبق بنوع من أنواع الأعمال كقول القائل: السابق: الذي يصلي في أول الوقت والمقتصد الذي يصلي في أثناء الوقت والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار أو من يقول من المفسرين: السابق والمقتصد والظالم من ذكرهم في أواخر سورة البقرة فإنه ذكر المحسن بالصدقة والظالم بأكل الربا والعادل بالبيع، وحال الناس في الأموال إما محسن، وإما عدل، وإما ظالم. فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية، ذكر ذلك

لتعريف المستمع بتناول الآية له، وتنبيهه به على نظيره، فإن التعريف بالمثال أسهل من التعريف بالحد المطابق.

ومن هذا النوع ما يذكره المفسرون من أسباب النزول كقولهم إن آيات اللعان نزلت في هلال بن أمية، أو عويمر العجلاني أو أن آية الكلالة نزلت في جابر بن عبد الله ونحو ذلك فليس المراد أنها خاصة بمن نزلت فيه لا تتعداه إلى سواه بل هي فيه وفي نوعه، وهو كالمثال لحكمها، سواء كان ذلك عند الجمهور الذين يرون أن العبرة بعموم لفظ الآية لا بخصوص سببها، أو عند القائلين أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ، إذ ليس معنى ذلك عندهم أن حكم الآية مختص بمن نزلت بسببه فقط دون غيره وأن هذا الغير له حكم آخر. بل حكمهم سواء وذلك قياساً لحالة غير أفراد السبب على صاحب السبب فقد أورد صاحب: "مقدمة في أصول التفسير"، ما يؤكد ذلك بقوله: "فالآية التي لها سبب معين إن كانت أمراً، أو نهياً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره ممن كان بمنزلته، وإن كانت خيراً بمدح أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بمنزلته"[1].

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ**﴾ [التكاثر: ٨]، قيل في النعيم أقوال منها: الأمن والصحة والأكل والشرب، وقيل تخفيف الشرائع وقيل الإدراك بحواس السمع والبصر[2].

(١) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، ص

(٢) الدرر المنثورة، السيوطي، جـ٨، ص ٦١٢

فهذا الذي تقدم ذكره كله أمثلة للنعيم، وهذا النوع والذي قبله هما الغالبان على تفسير سلف الأمة.

العطورة الثالثة: أن يكون اللفظ محتملاً لأمرين، إما لأنه مشترك أو متواطئ.

والمشترك: هو ما اتحد لفظه واختلف معناه، كالعين تطلق على العين الباصرة كما قال تعالى: ﴿**وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا**﴾ [الأعراف: ١٧٩] وعين الماء قال تعالى: ﴿**فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ**﴾ [الغاشية: ١٢]، وتطلق على الجاسوس، ويدخل في المشترك اللغوي كذلك أحرف التضاد وهي الألفاظ التي استعملها العرب للمعنى وضده، كالظن يأتي بمعنى الشك كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ**﴾ [الحجرات: ١٢]، ويأتي بمعنى اليقين كما في قوله تعالى: ﴿**وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ**﴾ [القيامة: ٢٨].

ومن أمثلة المشترك في القرآن: لفظ قسورة في قوله تعالى: ﴿**فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ**﴾ [المدثر: ٥١]، قيل هو الرامي، وقيل الأسد وقيل النبل ومن أحرفه الواردة في القرآن لفظ "عسعس" في قوله تعالى ﴿**وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ**﴾ [التكوير: ١٧]، قيل بمعنى أدبر وقيل أقبل.

وكما يقع الاشتراك اللفظي في الأسماء والأفعال فإنه يقع في الحروف ومثاله "مِنْ" فقد جاءت لابتداء الغاية كقوله تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى**﴾ [الإسراء: ١]، وجاءت للتبعيض كما في قوله تعالى: ﴿**لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ**﴾ [آل عمران: ٩٢]،

وجاءت للسببية كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، ولبيان الجنس كقوله عزّ وجل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

وأما المتواطئ: فهو لفظ منطقي يراد به نسبة وجود معنى كلي، من أفراده وجوداً متوافقاً غير متفاوت، كالإنسانية لزيد وعمرو، فهو يدل على أعيان متعددة بمعنى واحد مشترك بينها اشتراكاً متساوياً، فإن يكن متساوياً فهو مشكك كالبياض بالنسبة للبن والثلج، فهما متساويان في البياض ولكن أحدهما أشدَّ من الآخر في البياض[١].

ومن صوره الضمير المحتمل عوده على شيئين أو أكثر كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٨-٩]، وهنا هل يرجع إلى الرسول ﷺ أو جبريل عليه السلام؟ ومثاله أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ﴾ [الإنشقاق: ٦] فيحتمل عود الضمير في ملاقية إلى المولى عزّ وجل أو إلى الكدح.

ومن صوره كذلك أسماء الأجناس ومن أمثلة ذلك الخلاف الواقع في تفسير الفجر في قوله تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١-٢]، قيل عام في كل فجر وقيل أول فجر في ذي الحجة وقيل أول فجر من أيام السنة[٢].

ومن صوره أيضاً الأوصاف التي تصلح لأكثر من واحد مثل لفظ الخنس، في قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥]، فقيل في تفسيرها أقسم الله بالبقر الوحشي والظبا لأن الأوصاف في الآية تنطبق عليها وهذا رأي عبد

(١) فصول في أصول التفسير، ص ٦١

(٢) فتح القدير، ج٥، ص ٥٤٦

الله بن مسعود ﷺوقيل أقسم الله بالكواكب والنجوم لأنها عظيمة ولا يقسم الله تعالى إلا بما هو عظيم ومعلوم وهذا رأي علي بن أبي طالب ﷺ[1].

ويدخل في الأوصاف أيضاً لفظ النازعات في قوله تعالى: ﴿**وَالنَّازِعَاتِ غَرْقاً**﴾ [النازعات: ١]، فقيل: الملائكة ينزعون أرواح بني آدم فمنهم من تؤخذ روحه بعسر فتغرق في نزعها وعن ابن عباس ﷺ: "النازعات" هي أنفس الكفار تنزع ثم تنشط ثم تغرق في النار وقيل الموت وقيل النجوم والصحيح الأول وعليه الأكثرون[2].

وفي هذا النوع يمكن أن تكون هذه الأقوال داخلة ضمن معاني الآية فتحمل عليها جميعاً، ويمكن أن يكون أحدها راجحاً فيكون هو المختار وما عداه مرجوحاً وهذا مبناه على صحة أن يراد بالمشترك جميع معانيه متى أمكن الجمع بينها.

الصورة الرابعة: أن يعبر المفسر عن المعنى بألفاظ متقاربة لا مترادفة.

ومن أمثلة هذه الصورة قوله تعالى: ﴿**وَذَكِّرْ بِهِ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ**﴾ [الأنعام: ٧٠]، قيل في تفسير "تبسل" عدة أقوال:

الأول: تسلم، قال الضحاك عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة والحسن

الثاني: تفتضح

الثالث: تحبس، قاله قتادة

الرابع: تؤخذ

(١) فتح القدير، الشوكاني، ج٥، ص ٤٩٢

(٢) فتح القدير، ج٥، ص ٤٦٦.

الخامس: تجزى قال الكلبي ومنه قول الشاعر.

ما خاب من نفعك من رجاكا تبسلاً وعادى الله من عاداك

السادس: ترتهن، قاله الفراء من قولهم: أسد باسل، لأن فريسته مرتهنة معه لا تفلت منه.

وكل هذه الأقوال والعبارات متقاربة في المعنى وحاصلها الحبس عن الخير والارتهان عن إدراك المطلوب وهي كقوله تعالى: ﴿**كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ**﴾ [المدثر: ٣٨-٣٩]، وقوله تعالى: ﴿**لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ**﴾ [الأنعام: ٧٠]، أي لا قريب ولا أحد يشفع فيها كقوله تعالى: ﴿**مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾ [البقرة: ٢٥٤]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لاَّ يُؤْخَذْ مِنْهَا**﴾ [الأنعام: ٧٠]، أي ولو بذلت كل مبذول ما قبل منها، كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً**﴾ [آل عمران: ٩١]، وكذا قال: ﴿**أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُواْ يَكْفُرُونَ**﴾ [الأنعام: ٧٠]. ومن الأمثلة أيضاً على هذه الصورة قوله تعالى: ﴿**وَمَا مَسَّنَا مِن لُّغُوبٍ**﴾ [ق: ٣٨]، قال ابن عباس ومجاهد: نصب، وقال ابن زيد: عناء، وقال سفيان: سآمة.

وكل هذه الصور تمثل اختلاف التنوع وهو اختلاف من تقريب المعنى لا من أجل تحقيقه، وهو اختلاف ليس فيه ضرر قال الزركشي: "يكثر في معنى الآية أقوالهم واختلافهم ويحكيه المصنفون للتفسير بعبارات متباينة الألفاظ ويظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافاً فيحكيه أقوالاً، وليس كذلك، بل

يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية، وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره والآخر بمقصوده وثمرته، والكل يؤول إلى معنى واحد غالباً والمراد الجميع فليتفطن لذلك ولا يفهم من اختلاف العبارات اختلاف المرادات كما قيل

عباراتنا شتى وحُسْنَك واحد وكلٌّ إلى ذاك الجمال يُشير

المبحث الرابع

نماذج من صور اختلاف التنوع عند السلف (دراسة تطبيقية على بعض آيات الفاتحة)

أولاً: سورة الفاتحة وفضلها:

مكية في قول الجمهور، وهو الراجح، وقيل: مدنية، ومن أسمائها: "أم القرآن"، و"السبع المثاني"، و"الشافية"، و"الحمد"، و"أم الكتاب"، و"الصلاة"، وموضوعها الهام هو بيان استحقاق الله تعالى للحمد والشكر، مع ذكر جملة من صفاته، ثم ذكر مقام العبادة، ثم الصراط المستقيم وأصحابه والمعرضين عنه، وسميت بالفاتحة للافتتاح بها في القرآن العظيم، وأيضاً الافتتاح بها في الصلاة، حيث لا تصح الصلاة إلا بها وما ذكره المولى عز وجل من توجيهات وتشريعات في هذه السورة المباركة تمثل خلاصة الخلاصة لجميع ما جاء في القرآن الكريم وقد ورد في فضلها من أحاديث صحيحة تدل على:

[١] أنها سورة الصلاة ولا تصح الصلاة إلا بها.

[٢] أنها أعظم سورة في القرآن.

[٣] أنها رقية.

ونسبة لأن الدراسة في هذا المبحث دراسة تطبيقية للسورة على اختلاف التنوع سنكتفي فقط بحديث واحد يبين مكانة هذه السورة العظيمة فقد روى مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي الأحوص سلام بن سليم عن عمار بن زريق عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: بينما رسول الله ﷺ وعنده جبريل إذ سمع نقيضاً فوقه فرفع جبريل بصره إلى السماء فقال: هذا باب قد فتح من السماء ما فتح قط قال فنزل منه ملك فأتى النبي ﷺ فقال ابشر بنورين قد أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة لم تقرأ حرفاً منها إلا أوتيته"[(١)].

ثانياً: الدراسة التطبيقية للسورة لاختلاف التنوع عند السلف:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ورد عن علي ﷺ في تفسير الحمد لله أنها كلمة عظيمة رضيها الله لنفسه وأحبها, وعن ابن عباس ﷺ الحمد لله كلمة الشكر وإذا قال العبد الحمد لله قال شكرني عبدي وعن كعب الأحبار: الحمد لله ثناء الله تعالى, وقال الضحاك: الحمد لله رداء الرحمن[(٢)].

وهذه الأقوال في هذه الآية تمثل الصورة التي ذكرناها في المبحث السابق وهي صورة المثال وهي أن يذكر كل مفسر من الاسم العام بعض أنواعه على

(١) البرهان، الزركشي، ج ٢، ص ١٥٩-١٦٠.

(٢) تفسير القرآن, ابن كثير, جـ١, ص٢٠.

سبيل التمثيل وتنبيه المستمع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه.

أما ما ورد عن السلف رضوان الله عليهم في لفظ "رَبِّ" أن الرب هو المالك وقيل الرب هو السيد[1]. وهنا تندرج هذه الأقوال في الصورة أن يعبر المفسرون بألفاظ متقاربة لا مترادفة.

﴿**الْعَالَمِينَ**﴾ ورد فيها أقوال: جمع العالم وهو كل موجود سوى الله تعالى ذكره قتادة وقيل أهل كل زمان عالم قاله الحسين ابن الفضل وقال ابن عباس: العالمون الجن والأنس[2], وكذلك هذه الصورة هي صورة المثال.

﴿**الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**﴾ أشار السلف في تفسيرها أنها تدل على أكثر الرحمة لجميع خلقه وذكروا أن الرحمن تدل على كثرة لجميع الخلق أما الرحيم فهي خاصة بالمؤمنين حيث ذكر الله الاستواء باسمه الرحمن ليعم جميع خلقه في قوله تعالى ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾ [طه: ٥], أما الرحيم فخصها بالرحيم في قوله تعالى ﴿**وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيماً**﴾ [مريم: ٤٠].

والخلاف الوارد في الآية الكريمة كان في جانب اللغة فقط هل هما اسمان مشتقان أم جامدان أما من حيث التفسير بالمعنى فلم يقع اختلاف بينهم وما ذكر من تفسير يكون من باب الإجماع على معناها.

﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ قرأ بعض القراء ملك يوم الدين وقرأ آخرون مالك وكلاهما صحيح متواتر ومالك مأخوذ من الملك كما قال تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ**

(١) فتح القدير, الشوكاني, جـ١, ص٢٥.

(٢) فتح القدير, جـ١, ص ٢٦.

﴿الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾ [مريم: ٤٠], وكذلك ملك مأخوذة من الملك كما قال تعالى ﴿لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، ومن هنا يظهر أن مادة اللفظين في اللغة "مَلَكَ" وأصل معناها يرجع إلى الشدِّ والضبط والمَلِكُ يطلق على المتصرف في جمهور العقلاء أمراً ونهياً ولذا لا يقال: مَلِكْ الدوابِّ أو الجماد, ولذا فهو أخص من معنى المالك لأنه يطلق على مالك العقلاء وغيرهم وبإضافة اللفظين إلى يوم الدين فإن معناهما واحد وهو التصرف في شئون ذلك اليوم تصرفاً مطلقاً دون شبهة مشاركٍ له ولذا خص ملُكه بيوم الدين لأنه لا أحد يزعم الملك من المخلوقين في هذا اليوم بخلاف الدنيا فالملوك كثر وإن كان ملكهم ناقصاً, وقد أجرى الله تعالى هذه الأوصاف الجليلة: **"الرَّب"**, **"الرَّحمن"**, **"الرَّحيم"**, **"الملك"**, على اسمه تعالى إيماءً بأن الله حقيق بالحمد الكامل الذي بينه بقوله الحمد لله فصارت هذه الأوصاف قائمة مقام التعليل لهذا الحمد, فهو محمود لأنه رب العالمين وهو محمود لأنه الرحمن الرحيم وهو محمود لأنه مالك يوم الدين.

والخلاصة أن الأقوال الواردة في الآية بسبب القراءة القرآنية ملك ومالك تدخل ضمن صورة المثال.

﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُستَقِيمَ﴾ قد فسر السلف رضوان الله عليهم الصراط بعبارات مختلفة هي في النهاية ترجع وتؤول إلى معنى واحد وهو إفراد الله سبحانه بالعبادة وإفراد رسوله بالطاعة فمن عبّر عن الصراط المستقيم بأنه القرآن أو الإسلام أو طريق أبي بكر وعمر أو السنة[1] فإن مرجعه إلى ذلك

(١) راجع هذه الأقوال في فتح القدير, الشوكاني, جـ١, ص ٢٩.

المعنى المذكور وكل هذه الأقوال متلازمة فالقرآن هو كتاب الإسلام, والإسلام هو شرح للقرآن وطريق أبي بكر وعمر هو الإسلام وهو ما في القرآن من تعاليم.

وقد عقب ابن تيمية رحمه الله على قول السلف بأنه القرآن وقول بعضهم بأنه الإسلام بقوله:" فهذان القولان متفقان لأن دين الإسلام هو إتباع القرآن".

والأقوال المتلازمة هنا تندرج تحت الصورة التي تتنوع فيها الأسماء والصفات وهي أن يعبّر كل واحد من المفسرين عن المعنى المراد بعبارة غير عبارة صاحبه لتدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد في المسمى[1].

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسول الخيرات وصحبه الميامين أهل التقى والبركات.

فقد كانت هذه الدراسة في هذا الموضوع المهم اختلاف التنوع عند السلف رضوان الله عليهم. وبعد هذه الدراسة لاختلاف التنوع عند السلف تجلت الحقيقة في أن كثرة الأقوال في الآية الواحدة ما هي إلا اختلاف في الألفاظ والعبارات يظن من لا فهم عنده أن في ذلك اختلافاً فيحكيه أقوالاً وليس كذلك بل يكون كل واحد منهم ذكر معنى ظهر من الآية الكريمة وإنما اقتصر عليه لأنه أظهر عند ذلك القائل وقد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بلازمه ونظيره والآخر بمقصوده وثمرته كما قيل:

(١) فصول في أصول المفسرين, ص ٥٩.

عباراتنـا شـتى وحُسْـنَك واحـد وكـلٌّ إلى ذاك الجمـال يُشـير

.. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..